عرض كتاب:

إسلام .. أم ملك يمين؟

تأليف : الدكتورة فريال مهنا

دمشق: دار الفكر، 2006

إعداد : هند مصطفى

تمييز الكليات القرآنية مدخل التجديد في فقه المرأة

يعتبر كتاب "إسلام أم ملك يمين" مشروعا فكريا كبيرا يستحق أن يحظى بنصيب مهم من اهتمام الساحة الثقافية العربية ، فالكتاب يملس بوضوح وجرأة واحدة من أهم القضايا الحيوية المعاصرة ألا وهي واقع فقه المرأة المسلمة وضرورات التجديد. وتتسلح المؤلفة بلغة رصينة وعلم وافر ومنطلقات واضحة في التصدي لمشروعها الذي سيثير، شأنه شأن سائر المشروعات الكبيرة، كثيرا من الجدل.

الكتاب وسياقاته:

الكاتبة الدكتورة فريال مهنا هي أستاذة بجامعة دمشق متخصصة في حقل الإعلام ، وتُظهر قائمة مؤلفاتها أنها صاحبة اهتمام أصيل بقضايا التجديد في الإسلام وبالتحديد ما تطلق عليه "إعادة موضعة الإسلام في قلب الحراك الراهن، زمانا ومكانا وسياقا، بما يدرأ الأخطار الماثلة والقادمة عن الأمة الإسلامية برمتها، وبما يحقق إسهاماً فعلياً وخلاقًا للرافد الإسلامي في الصيرورات الحضارية لهذا القرن"[1] ، وحيث تحمل مؤلفاتها عناوين مثل "الإسلام والديمقراطية"[2]، "لا ديمقراطية في الشورى"[3]، يبدو كتابها الأخير "إسلام لا ملك يمين" جزءا من مشروع تجديدي أوسع. وإذ يركز هذا الكتاب على مسألة المرأة بوجه خاص ، فهو يتخذ منها مجال تطبيق ونقطة انطلاق للغاية الأوسع لذلك المشروع المعني بالتجديد.

---

[1] وهي العبارة التي استخدمتها في الملخص التعريفي في نهاية الكتاب.

[2] فريال مهنا، الإسلام والديمقراطية، مجلة أديان ومجتمعات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة فلورنسا، ايطاليا،2001.

[3] فريال مهنا، لا ديمقراطية في الشورى، دار الفكر، دمشق، 2005.

والكاتبة في هذا السياق لن تكون الوحيدة التي تتخذ من قضايا المرأة منطلقًا أساسيا في إطار مشروع أكبر للتجديد في الإسلام[4]، ناهيك عن مشروعات أخرى اتخذت من موضوع المرأة حقل اهتمام أساس ووحيد في إطار الهدف التجديدي نفسه.[5] وهي مشروعات تختلف في مضمونها وفي توجهاتها واستراتيجياتها وتختلف كذلك في رد الفعل الذي أثارته بين التأييد والرفض، إلا أن مشروع د.فريال مهنا يتلاقى مع هذه المشروعات الأخرى في نقطة الانطلاق، وهي البدء من القرآن الكريم كما سنرى لاحقًا. وهو تلاقي يعبر بشكل ما عن قناعة طائفة من أصحاب الفكر التجديدي، بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع تفاصيل أطروحاتهم، بأن القرآن هو المرجعية في تأسيس وبناء تصورات ومعتقدات المسلمين ومنظوراتهم الشاملة للحياة والوجود والنظم والأفكار والمعاملات، وكذا تعاملاتهم واستفاداتهم من سائر المصادر الأخرى للمعرفة والخبرة الإنسانية، وأنه بالتالي الملجأ الرئيس في استلهام مشروعات الإصلاح والتجديد.

والواقع أن هذه المقدمة –التي عمدت إلى تسكين كتاب "إسلام أم ملك يمين" ضمن سياقاته الخاصة بالمشروع الفكري للمؤلفة أو سياقاته الأوسع ضمن التوجهات التجديدية الإسلامية على اختلافها– لها غاية منهجية محددة ألا وهي النظر إلى هذه الأطروحات الفكرية، ليس كشتات

---

[4] انظر مثلا مؤلفات جمال البنا بشكل عام ومؤلفاته حول المرأة بشكل خاص ، فبقطع النظر حول الجدل المثار حول هذه المؤلفات إلا أن الثابت أن معالجة قضية المرأة لديه تبرز كجزء أساسي من بنيان فكري كلي، يتضمن دعوة للإصلاح والتغيير الشامل، تحت مسمى "دعوة الإحياء الإسلامي". هذا ما تظهره مراجعة سريعة لعدد من مؤلفاته مثل: "الأصلان العظيمان الكتاب والسنة"(1982) و"كلا ثم كلا : كلا لفقهاء التقليد وكلا لأدعياء التنوير"(1994) و"الإيمان بالله في القرآن الكريم ولدى السلف والمعتزلة والمعاصرين"(1993) و"قضية تطبيق الشريعة والعودة إلى القرآن"(1998) و"الدعوات الإسلامية المعاصرة ما لها وما عليها"(1978) و"الأصول الفكرية للدولة الإسلامية"(1979) و"نحو فقه جديد" (1999) و"المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء" (1999). وفي دعوة الإحياء التي يتبناها يتخذ البنا من القرآن منطلقا وينظر إليه باعتباره "أداة خلق مجتمع جديد وإخراج الناس من الظلمات إلى النور".

[5] انظر مثلا كتاب آمنة ودود "القرآن والمرأة: إعادة قراءة النص القرآني من منظور نسائي" والذي ترجمته عن الانجليزية سامية عدنان وصدر عن مكتبة مدبولي عام 2006، والكتاب يحمل دعوة للعودة للقرآن باعتباره كان ولا يزال "الحافز الفكري والروحي والاجتماعي والسياسي للتغيير في حياة المجتمع .." وانه "قوة تعديل للعالم لابد من فهمه والاعتراف به".

وهناك المشروع الطموح الذي قدمته جمعية دراسات المرأة والحضارة في العدد الثالث من الدورية الصادرة عنها (شعبان1423–اكتوبر2002) ، والذي حمل الملف الرئيس له عنوان" المرأة في القرآن" وتضمن محاولة لتقديم قراءة استقرائية تفاعلية للخطاب القرآني كمصدر معرفي ومنهجي، بالتوازى مع عمليات نقد متواصلة للخطابات التي تقع خارج الكتاب الكريم حول المرأة.

متفرق، بل كأجزاء متنوعة ومتباينة من تيار متواصل؛ فالتراكم ضرورة حيوية للتغيير الثقافي، ومن المهم أن تجري دائما محاولات جادة للقراءة والفرز والتمييز في المشروع الواحد بين الكليات والتفاصيل، وبين الغث وبين ما يمكن الاستفادة منه على صعيد المنهج أو الأفكار لخلق تراكم وربط الأطروحات ضمن تيارات متصلة، لأن الفرد وحده غير قادر على إحداث التغيير ما لم تجتمع الجهود والروافد ذات الهدف الواحد، على اختلافها، داخل مدرسة أو تيار واحد قوي يمكنه إنجاز النقلة المنشودة في الثقافة الراهنة.

القضايا التي يطرحها "اسلام أم ملك يمين":

يقع الكتاب في أقل بقليل من خمسمائة صفحة وهو مقسم إلى أربعة أبواب تضم عدداً كبيرا من الفصول تطرح فيها الكاتبة جميع القضايا المتعلقة بالمرأة والتي تثار في الدوائر الفقهية ودوائر الرأي العام ودوائر الفكر العربي والإسلامي حول المرأة ، فتناقش مسائل كلية وجزئية متراوحة بين المكانة الاجتماعية للمرأة وانخراطها في الشأن العام ومسائل مثل الطهارة والحجاب والاختلاط والقوامة والدرجة والشهادة والميراث وتعدد الزوجات والولاية، لتصل لمناقشة القضايا الأكثر تداولا في الآونة المعاصرة مثل الزواج العرفي وزواج المسيار وجرائم الشرف والمثلية الجنسية وغيرها، وهي تناقش هذه الموضوعات بشكل عميق وبمنهجية مقارنة بين حقول مرجعية مختلفة هي: القرآن، والسنة، وما تسميه بالفقه التقليدي، والفقه المستنير فضلا عن الأطروحات الفكرية المختلفة لعلماء المسلمين.

وبقدر ما عبرت هذه السياحة الضخمة عن جهد عظيم واطلاع واسع فقد مثلت شتاتاً لم يضمه هيكل واضح أو منطق ما في التقسيم والترتيب.

مفارقة العنوان:

يبدو عنوان الكتاب في البداية صادماً إذ يصنع مقابلة غير مفهومة بين الإسلام كعقيدة، وملك اليمين كحالة قانونية، ويزيد الأمر التباسا أن العنوان لا يفصح عن طبيعة موضوعه المنصب حول واقع فقه المرأة على وجه التحديد. ربما قصدت المؤلفة بهذا السؤال الغامض لفت الانتباه إلى أطروحتها الأساسية التي لا تظهر بشكل مباشر في مقدمة الكتاب ولا في فصوله الأولى على محوريتها.

وأتصور أن ترجمة السؤال إلى عبارات أكثر وضوحًا ستكون كالتالي: هل يرتكن فقه المرأة المعاصر إلى مباديء الإسلام الأصلية التي تكشف عنها الكليات القرآنية ، أم يرتكن إلى الفقه التقليدي الذي لم يع هذه الكليات واستند إلى تفاصيل وجزئيات عمدت إلى تثبيت واقع المرأة إبان

الحقبة الجاهلية، وهو واقع اكتنفته قيم عبودية أدانها الإسلام واقتضت رسالته أن يتم التخلص منها بشكل تدريجي.

ملك اليمين:

وتأتي إثارة مسألة "ملك اليمين" في هذا السياق انطلاقا من قناعة الكاتبة بأن أحكام المرأة في الفقه التقليدي تتصل ضمنيا وسياقيا بموضوعات الرق وملك اليمين، وأنها مستوحاة منها ومستندة إليها وخاضعة لمنظوماتها الفكرية واحداثياتها الثقافية، وأنه رغم أن الفقه المرتبط بحياة المسلمين الخاصة والعامة لا يمانع في بعض اتجاهاته في استخدام أدوات ووسائل تلحظ المتغيرات التي تطرأ على المجتمعات المعاصرة وتحقق تعاطيا ما مع مقوماتها وخصائصها، إلا أن هذا الاتجاه بقى دون المساس بجوهر فقه المرأة الغابر.

وتوضح الكاتبة كيف أن المنظومة المفاهيمية وآليات التفسير والتأويل ومناهج المقاربة التي انبنت عليها مسألة التمييز بين الحر والعبد ..هي نفسها التي تأسست عليها الوضعية التمييزية بين الرجل والمرأة، وفي حين انتهى الجدل حول المسألة الأولى إثر اندثار النظام العبودي برمته، فإن الجدل حول ملابسات الحالات التمييزية بين المرأة والرجل لصالح الأخير بقى ساريا، ويجري إغناؤه وتغذيته وتكريسه (ص236). بل ويتم الدفاع عن هذا التمييز بدعوى حماية مصير ومرتكزات الأسرة المسلمة على اعتبار أن "الأسرة العمودية القائمة على طاعة الزوجة لزوجها وانصرافها للشأن الخدمي، والأسرة الهرمية المرتكزة على قبول المرأة شغل المواقع الأدنى على الدوام، والأسرة الاستبدادية المبنية على أحادية القرار، هي – بالنسبة لحراس الفقه التقليدي– الأسرة الأمثل التي تضمن للمجتمع المسلم الاستقرار والسلام والطمأنينة" (ص238).

المرأة والأسرة والمجتمع والديمقراطية:

والكاتبة تدحض هذه الدعوى بالتأكيد على أن الأسرة المسلمة مهددة اليوم في جميع الأحوال بفعل متغيرات تجتاح كل المجتمعات الإنسانية ولن تُفيد في مواجهة التهديد ما تدعوه بـ"الحملات الجماعية الجارية لتنسيب النساء إلى مؤسسة الطاعة وإلغاء عقولهن وجعلهن يعشن زمناً وهمياً لا صلة تربطه بالواقع" (ص239)، بل تكون المواجهة الفاعلة بالبدء في "تحويل التركيبة الهرمية الصارمة للأسرة المسلمة..إلى بنية أسرية تتجه تدريجيا نحو الأفقية القائمة على السكن واللباس القرآني، على قيم التعاطف والتكافل والانفتاح، على الحوار والإقناع وقبول التباين..بعيدا عن القمع والقهر الذي أخذ ينفجر تطرفا وغلوا وإرهاباً وعدمية" (ص240). والكاتبة في هذا السياق تنتقل من معالجة واقع المرأة المسلمة إلى واقع وبنية وعلاقات الأسرة المسلمة، ومنها إلى واقع وبنية وتفاعلات ومآلات المجتمع المسلم ككل؛ فتقول "من غير المعقول أن تفرز أسرة مطبوعة

على الاستبداد والطغيان نظاما اجتماعيا قائما على قبول الآخر المختلف والتعايش معه في مناخ تسوده قيم الحرية والتعددية والديمقراطية والشفافية والتداول الحر والسلمي للأفكار، وهي ليست قيماً غربية بحتة كما يحلو للفقه الأغلبي أن يؤكد لتنفير المسلم عن ممارستها وخوض تجاربها، وإنما هي قيم إنسانية يلحظها التنزيل وينص عليها في كل مراحله" (ص240).

إحياء امرأة القرآن :

ارتكاناً إلى المنطلقات السابقة ، وسعياً نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بتحقيق العدل للمرأة، كفرد وكجزء من مجتمع، وصولا إلى بناء مجتمع مسلم رشيد وأمة إسلامية قوية ، تطلق د.فريال مهنا دعوة صريحة لمراجعة فقه المرأة، بحيث يتضمن ذلك تجاوز الصيغ التبريرية والتسويغية التي يتبناها بعض أرباب "الفقه المستنير" ، وكذا تحدي "المرجعيات التقليدية الحريصة على استمرار الواقع الساكن" (ص10)؛ أي واقع الظلم الواقع على المرأة جراء فقه المرأة المختلط بثقافة جاهلية وعبودية رفضها الإسلام وتعامل معها كأمر واقع يحتاج التحرر منه إلى فترات زمنية طويلة لا يتسع لها عصر الرسالة.

وهي تضطلع بنفسها بهذه المهمة مستوحية تراث المرأة "**المجادِلة**" في فجر التاريخ الإسلامي، وذلك لبدء "**مجابهة عقلانية مع حراس تراث إسلامي متراكم ضرب على مر العصور حصارا محكما حول الكليات القرآنية، وحول أساسيات السنة القولية والسلوكية تجاه المرأة، ليعمم فقهًا مسيطراً ومحتكرا، استطاع أن يعيد إحياء حالات ووقائع جاهلية في إطار الدين الجديد، مبطلا مفعول جوهر المتغير الإسلامي في حياة المرأة**"(ص9).

وفي أدائها لمهمتها هذه تقوم الكاتبة بممارستين منهجيتين معًا وعلى التوازي، ألا وهما التفكيك والبناء؛ فتفكك المقولات الفقهية السائدة وذلك ضمن إطار المرجعية القرآنية وفي نطاق السنة بتجلياتها الفعلية والقولية، وتعيد بناء الحقائق والأفكار والأحكام في ضوء هذه المرجعية، وهي عملية أسمتها "إحياء امرأة القرآن الكريم".

الكليات القرآنية :

يمكن القول إن الكاتبة في لجوءها للمرجعية القرآنية كنقطة انطلاق في قضية المرأة، قد ميزت بين مستويين للخطاب القرآني؛ مستوى أول أطلقت عليه "المنظومات الكلية" ومستوى آخر أطلقت عليه "التفضيل".

المنظومات الكلية بتعبير الدكتورة فريال مهنا هي التي تجسد منطلقات الإسلام وأساسياته وطبيعته الكونية، وترتدي صفة الشمولية، وتتجاوز تفاصيل التنزيل وحيثياته وتتابعاته وأسبابه،

ومقتضيات ناسخه ومنسوخه، وترسم رؤية إلهية جلية حول كينونة الإنسان، رجلا وامرأة، وشرطه الوجودي وموقعه الكوني وأدواره وآليات قيامه بهذه الأدوار (ص15).

تضم هذه المنظومات ثلاثة أبعاد يعبر عن كل منها عدد كبير من الآيات تورده الكاتبة تفصيلاً، هذه الأبعاد هي أولا البعد **الأنطولوجي** الذي يبين إحداثيات الصناعة الإلهية للإنسان من حيث خلقه جسدًا وروحًا ونفسًا، ومن حيث أحوال الخلق البشري، وذلك دون أدنى تمييز بين الذكر والأنثى كقوله تعالى "ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين" (المؤمنون:12) ، وقوله "وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع.." (الأنعام:98) وقوله "لقد خلقنا الإنسان في كبد" (البلد:4)، وثانيا: البعد **الإبستومولوجي** وهو البعد الذي تتبنى عليه المعرفة والنشاط العقلي والسيرورات السلوكية والأعمال والممارسات والتصرفات، وفي هذا البعد تتجسد ماهية الاستخلاف ومساراته ودوافع الأمانة وحملها ومناط التكاليف وصيرورتها، وذلك مثل قوله تعالى "قل سيروا في الأرض فانظروا.." (العنكبوت:29) وقوله "ما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" (الذاريات:56). ثم البعد **الأنثوي** وفيه تحديد لتمايز الأنثى وخصوصيتها مثل قوله "ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن.."(لقمان:14).

آيات التفضيل:

وعلى خلاف مستوى المنظومات الكلية السابق الإشارة إليه، تشير الكاتبة إلى مستوى آخر من الخطاب القرآني يتصل بحالات تعيينية أو سياقات تاريخية أو حدَثية. وفي موضوع المرأة يتمثل هذا المستوى في إشارة العديد من الآيات القرآنية إلى أفضلية للرجل على المرأة في بعض الأمور، وتؤكد الكاتبة أنها ليست أفضلية في الجانب الوجودي ولا في الماهية، وإنما في جوانب معرفية محدودة مرتبطة بمستويات تطور البنيات الاجتماعية والثقافية والقيمية لمجتمع خارج لتوه من جاهلية مديدة، بما فيها ذلك الجزء الحميمي الذي يقنن العلاقة بين الزوج والزوجة. بعبارة أخرى هي آيات تقع خارج نطاق الكليات والقوانين القرآنية الإطار وتنظم وضع المرأة في تفاصيل حياة معتنقين جدد للإسلام كانوا حسب تعبير عمر بن الخطاب "لا يعدون النساء شيئًا". (ص29)

الدرجة والقوامة والشهادة والإرث:

داخل هذا المستوى الجزئي المرتبط بآيات التفضيل، عالجت الكاتبة بشكل تفصيلي ما يتعلق بآيات الدرجة والقوامة والشهادة والإرث، موضحة سياقاتها وأسبابها، وخلصت للقول بأن مسلمي عصر الدعوة وما أعقبها، تأثرا ببيئاتهم وثقافتهم السائدة، بذلوا جهودا لتطويق المنطلقات القرآنية الأساسية، مما أفرز آليات فقهية استطاعت أن تحول آيتي القوامة والدرجة "من مفهوم ينظم

علاقة حميمة بين الرجل والمرأة في إطار الزوجية، إلى منظومات فكرية وثقافية شاملة تطال مجمل العلاقة بين الرجل والمرأة في مختلف مستويات المجتمع، وتكرس موقعا إنسانيا متدنيا للمرأة". كما استطاعت الآليات الفقهية نفسها أن تجعل من آيتي الشهادة والإرث "اللتين تلحظان حالات محدودة وتستجيبان لسياق تاريخي معين، منطلقا للتشكيك في القدرات العقلية والإدراكية للمرأة الأمر الذي يتناقض وجوهر القوانين القرآنية"(ص37). وهي تؤكد في ختام هذا النقاش المستفيض على ابتعاد فقه المرأة المتراكم عبر مئات السنين عن المقاصد القرآنية وعن القوانين الإلهية التي حددت لبني آدم، رجلا وامرأة، حقيقة وجودية ومعرفية واحدة تستند إلى قيم الميثاق والتكليف والاستخلاف والولاية والتكريم للجنس البشري برمته.(ص45)

المرأة والسنة :

في مناقشتها لموقف السنة النبوية من المرأة طرحت الكاتبة عدة مسائل تستحق التأمل، أولها تأكيدها كلما ذكر لفظ "السنة" على إلحاقها بعبارة "القولية والفعلية" وكأنها بطريقة أو بأخرى تلمس التناقض الذي يحمله الاستناد في بعض الأحيان إلى أحاديث ضعيفة تنسب للرسول ﷺ أقوالا بالغة السلبية في حق المرأة، في حين أن السنة الفعلية تخلو تماما من أي فعل أو تصرف يؤذي المرأة أو يمس كرامتها ومكانتها الاجتماعية في سائر أدوارها. وفي حين يبرز في الفقه المهيمن حول المرأة تغليب المنظور الجنسي الضيق على سائر الأبعاد التي يمكن من خلالها فهم وتقنين دور المرأة كجزء من المجتمع المسلم ومن جمهور المؤمنين ، ففي سيرة الرسول ﷺ وفي سنته حضوراً واسعاً لنساء يتحركن ويخرجن ويتفاعلن مع الرجال ويسألن فيما يخصهن دون حرج، وهي مواقف وأحاديث يتم الاستعانة بها في مواضع كثيرة لبيان الكثير من الأحكام، لكن هذه المواقف والأحاديث لا يتم الاعتبار بها حين الحديث عن قضايا مثل نقص المرأة أو ضرورة عزلها ووجوب طاعتها التي تقترب من حد العبادة لزوجها.[6]

"الصراع" في عصر الرسالة :

المسألة الثانية هي التمييز الذي تضعه الكاتبة بين موقف النبي الهادي حامل الرسالة الخاتم من المرأة، من ناحية، وموقف الصحابة من ناحية أخرى بوصفهم (حسب تعبيرها) رجال – رغم إسلامهم إيمانا وعبادة وتقوى– ظلوا مثقلين عقلا وفكرا وثقافة بعادات وتقاليد وأعراف تراكمت

[6] هند مصطفى، "الفضاء المعنوي للزوجية في البيان القرآني:"العلاقة بين الزوجين" بين المنظور القرآني والقراءة الفقهية"، في المرأة والحضارة (القاهرة:جمعية دراسات المرأة والحضارة ، العدد الثالث ، شعبان1423–اكتوبر2002).

عبر حضارات إنسانية متتالية. ففي هذا السياق تقول الكاتبة بوضوح إن "عصر الرسالة برمته شهد سجالا شبه يومي، اتخذ في بعض مراحله شكل صراع خفي أو معلن، بين النبي الذي كان يجهد في ترجمة وتثبيت كليات النص المقدس المرتبطة بالشرط الإنساني الجديد للمرأة، وبين كبار الصحابة والعامة من رجال المسلمين الذين كانوا يبدون مقاومة شديدة للتغيير فيما يتعلق بوضعية المرأة داخل الأسرة وبطبيعة أدوارها ومكانتها في المجتمع الجديد بشكل عام" (ص58و59).

وهي تشير لمواقف عدة لكبار الصحابة مثل عمر بن الخطاب وابي بكر الصديق وعلي بن ابي طالب وغيرهم، تبين مواقفهم المحافظة من المرأة ودورهم في الدفع باتجاه الإبقاء على وضعية المرأة في نطاق العلاقات الزوجية وتقويض إمكانيات مشاركتها وآفاق إسهامها في الحياة العامة للمجتمع الذي كان يتشكل داخل دولة المدينة. وهو الموقف الذي شاركهم فيه عامة المسلمين من الرجال. والكاتبة تطرح في مناقشاتها لهذا الجزء منطقا يستحق التدبر الواعي الخالي من الحساسيات والمواقف العدائية المسبقة.

"التكتيك" النبوي:

المسألة الثالثة التي طرحتها الكاتبة في تناولها لموقف السنة من المرأة، تشبه ما سبق أن طرحته في التمييز في الخطاب القرآني بين مستويين كلي وجزئي ، فهي تفعل الأمر ذاته مع السنة لكن باستخدام مفاهيم ومسميات مختلفة. فهي تقول إن الرسول ﷺ ، مستلهما الكليات القرآنية، كان يحرص على الدوام على تأكيد مكانة رفيعة للمرأة، وتفعيل دورها في المجتمع، وتثبيت قيم حضارية في العلاقة بينها وبين الرجل، وكان ﷺ يقاوم بشدة الاتجاهات التي تناهض ذلك، لكنه كان يفعل ذلك متبعا منهج "التدرج والتسوية في إحداث التغيير"(ص69) ، وأنه "كان يلجأ في بعض الأحيان إلى التخفيف من وطأة تلك المتغيرات الجذرية التي أدركتها المرأة وأخذت تمارسها في ظل الرسالة، محاولا امتصاص نقمة رجال كانت القيم الجاهلية ما زالت قابعة في نفوسهم وضمائرهم، وكان الهلع مسيطرا عليهم، إذ شعروا أن الزمام بدأ يفلت من أيديهم وأنهم يفقدون شيئا فشيئًا سلطة مطلقة ظلوا يمارسونها داخل البيت الزوجي دهوراً طويلة"(ص85)، والكاتبة تسوق هنا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للنبي –على إثر ما حدث بعد أن ناشد ﷺ رجال المسلمين في المدينة عدم ضرب النساء– "ذئرت النساء على أزواجهن"، ومن ثمّ ، وفي إطار "احتواء الذئير" مارس الرسول ﷺ على حد تعبير الكاتبة "عملية ردعية تكتيكية تهدف إلى لجم اندفاعة المرأة ، ومحققة في الوقت نفسه، نوعًا من التوازن المؤقت بين جاهلية الأمس وإسلام اليوم" (ص85).

النكوص إلى معسكر التبرير :

وحين نقرأ الأحاديث التي ساقتها الكاتبة لتمثل جوهر هذه الممارسة الردعية التكتيكية من قبل الرسول ﷺ (ص86إلى ص105) سنلحظ على الفور أنها – أي الدكتورة فريال مهنا– قد مارست نوعًا من النكوص إلى خانة المحافظة واستخدمت التبرير والتسويغ الذي عابته على فريق الفقه المستنير، ذلك أنها أوردت دون تمحيص مجموعة كبيرة من الأحاديث التي تؤكد على طاعة المرأة العمياء لزوجها وعلى مكانته الدنيا إزاءه وتثبت على المرأة نقص ثابت وأصيل في الإيمان وفي العقل، وتقول معلقة "وهي كلها أحاديث لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم ليتفوه بها لولا إلحاح الرجال عليه ومراجعته يوميًا بضرورة ردع المرأة التي ذئرت" (ص88). ومع الاحترام للكاتبة فالمنطق السليم يميل إلى رفض أن يتفوه الرسول بما يتناقض مع قناعاته ومع كليات العقيدة وركائزها المثبتة في القرآن، أي بما يسيء للمرأة أو يثبت عليها مواقف سلبية أبدية حتى وإن جاء ذلك ضمن ممارسة تدرجية أو تكتيكية حسب تعبير الكاتبة.

لقد كان الرسول ﷺ أفطن من ألا يدرك مآلات كلماته ، والأقرب للصحة أن كثيرا مما ينسب للرسول من أقوال في حق المرأة تقع في خانة الحديث الضعيف ولعل ممارسة معاصرة واعية لعلم الجرح والتعديل الذي وضعه الأولون كفيلة بأن تكشفها.

وبعد، فقد عمد هذا العرض القصير إلى بيان الأطر والمنطلقات المنهجية والفكرية لهذا الكتاب، أو بالأحرى لهذا المشروع الفكري، الذي يتضمن في إطار هذه المنطلقات العديد من الأفكار والقضايا مما لا يسعه المقام، ويبقى التأكيد على أهمية هذا المشروع واستحقاقه القراءة والبحث والنقاش الجاد المثمر المؤدي إلى التطوير، لا الجدل العقيم المتشنج الذي لا يسمع ولا يفهم بل يرفض استباقًا.

–